الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.27
14 January 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الثامنة

جنيف، ١٢-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

ملخص الرئيس

١- قدمت ممثلة للأمانة المسائل الموضوعية الرئيسية التي ستناقشها اللجنة في إطار بند جدول الأعمال وركزت على وثاقة صلتها بالموضوع الثاني للأونكتاد العاشر المتعلق بـ "بناء القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي". وقدمت أيضاً مذكرة القضايا المعنونة "خيارات سياسة عامة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (TD/B/COM.3/58)، التي أعدتها الأمانة والتي تبين المجالات الرئيسية للسياسات العامة للمشاريع التي نظرت فيها اللجنة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر، وتقدم خيارات سياسة عامة ملموسة بشأنها.

٢- وقدم رئيس اجتماع الخبراء تقرير اجتماع الخبراء المعني بالسياسات والبرامج لتطوير التكنولوجيا والتحكم فيها، بما في ذلك دور الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظر الاجتماع في السياسات والبرامج التي يمكن أن تنظر فيها الحكومات قصد تحسين قدرتها على المنافسة والنهوض بمستوى تطورها التكنولوجي. وارتأى التقرير أن المحركات الرئيسية هي الإدارة الجيدة، والمهارات، والجهد التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا، والهياكل الأساسية. ولم يُحسِّن إلا عدد ضئيل من البلدان النامية، ومعظمها يقع في شرقي آسيا، وضعه مقارنة مع البلدان الأخرى. غير أنه لا يوجد نموذج واحد لشرقي آسيا يشمل جميع بلدان المنطقة. وجميع الاختلافات والنهج الممكنة من حيث استراتيجية الحكم ومستويات التدخل توجد في شرقي آسيا. ومع ذلك تم تحديد العوامل التالية على أنها حاسمة

لنجاح اقتصادات شرقي آسيا: (أ) وجود رؤية والتزام لدى الحكومة؛ (ب) التدريب على اكتساب المهارات؛ (ج) جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه نحو التصدير؛ (د) دعم الصناعة المحلية؛ (هـ) بذل جهود تكنولوجية محلية في مجال البحث والتطوير. أما السؤال الحيوي فيتمثل في معرفة كيفية تعلم البلدان النامية الأخرى من التجارب الناجحة في اقتصادات شرقي آسيا. وخلص التقرير إلى أن المبادئ التي يقوم عليها نجاح البلدان الآسيوية توفر توجيهاً هاماً لصانعي السياسات في البلدان الأخرى، حتى وإن لم يكن من الممكن تكرار التجارب الناجحة بشكل تلقائي.

٣- ومن الجوانب الأخرى التي نظر فيها اجتماع الخبراء المسألة ذات الصلة بذلك والمتمثلة في معرفة كيفية مساهمة الأعمال الحرة في القدرة على المنافسة. وقد خلصت دراسة استقصائية أجراها فريق الرصد العالمي لإنشاء المشاريع حول مستويات نشاط إنشاء المشاريع أن البلدان تختلف اختلافاً كبيراً فيما يتصل بمستوى نشاط إنشاء المشاريع، ذلك أن البلدان النامية تأتي في الطليعة مقارنة مع البلدان المتقدمة. وقد ميزت الدراسة الاستقصائية بين نوعين من أصحاب المشاريع هما: أصحاب مشاريع الفرصة السانحة وأصحاب المشاريع بحكم الضرورة. وقد أصبح هذا النوع الأخير أصحاب مشاريع لأنه لم يكن لديهم سبيل آخر غير كسب قوتهم، في حين أن النوع الأول حدد الفرص التجارية السانحة وسعى إلى تحقيقها. وهناك أيضاً "أصحاب المشاريع ذوو الإمكانات العالية" وهم أصحاب مشاريع يهدفون إلى تحقيق معدلات نمو عالية جداً لمشاريعهم. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أنه وإن كان هذا النوع من أصحاب المشاريع نادراً جداً إلا أنهم يلعبون دوراً هاماً للغاية في خلق مواطن شغل جديدة وفي المبيعات والصادرات، ويلعبون أيضاً دوراً هاماً في الارتقاء ببلدهم في سلَّم التكنولوجيا. ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها المناقشات أن من الأهمية بمكان أن يميز واضعو السياسات بين مختلف أنواع أصحاب المشاريع وأن يصمموا أنواعاً مختلفة من السياسات لهم.

٤- وناقش اجتماع الخبراء أيضاً المواءمة بين سياسات التكنولوجيا والتزامات منظمة التجارة العالمية. وما انبثق عن هذه المناقشات هو أن عدداً قليلاً جداً من السياسات تُعتبَر منيعة كلياً من التدابير التعويضية، ولا سيما متى أفضت إلى زيادة الصادرات بما يؤثر على سوق بلد آخر. ومن الأهمية بمكان بناء على ذلك أن تصبح البلدان النامية نشطة أكثر في مختلف محافل منظمة التجارة العالمية كيما تراعى مشاغلها عندما تناقش القواعد التجارية.

٥- وتبع تقرير اجتماع الخبراء نقاش تفاعلي لفريق من الخبراء حول سياسات القدرة على المنافسة الوطنية والالتزامات الدولية. وناقش أول عضو في الفريق مسألة تعزيز تطوير المشاريع والقدرة على المنافسة في موريشيوس. وقال إن البلد قد استطاع تنويع قطاعه الإنتاجي ليشمل مجالات جديدة من خلال مجموعة واسعة من الحوافز ومخططات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تتمثل عناصرها الرئيسية في ما يلي: تخفيض ضرائب الشركات؛ ومنح قروض تفضيلية للمؤسسات من خلال مصرف موريشيوس للتنمية؛ وتخفيض أسعار الفائدة وإمكانية إدخال مخطط علاوة فائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ومخططات تقديم منح لأصحاب المشاريع المحتملين لإجراء دراسات الجدوى؛ ومخططات دعم التصدير لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بمعارضها/تسويقها في الخارج؛ واسترداد نفقات التدريب بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة؛ وتقديم المنح لمشاريع البحث والتطوير؛ وتخفيض تكلفة المكالمات الدولية والإنترنت بعد تحرير قطاع

الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وإصدار تراخيص عمل مؤقتة للعاملين الأجانب في قطاعات مختارة؛ وإنشاء فريق لتقديم الدعم الطارئ لقطاع المنسوجات لمساعدة مؤسسات المنسوجات على تحسين أوضاعها في مجالات مثل الإنتاج والتسويق والتمويل والتخطيط الاستراتيجي؛ وترشيد التراخيص اللازمة لإطلاق المشاريع الجديدة؛ ومخطط ضمان ائتمانات التصدير لدفع الصادرات، ولا سيما للأسواق الصعبة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا؛ وزيادة التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإنشاء وزارة مسؤولة عنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقف استمرار التنمية الاقتصادية في موريشيوس إلى حد كبير على اعتراف منظمة التجارة العالمية بأن الاقتصادات الجزرية الصغير يجب أن تعامَل معاملة مختلفة.

٦- وناقش العضو التالي في الفريق دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قوانين وسياسات منظمة التجارة العالمية. ولاحظ أن قواعد منظمة التجارة العالمية هي بشكل عام محايدة وداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولكن يمكن مزيد تطويرها في عدد من المجالات، مثل تطوير التكنولوجيا والتمويل، وبشكل خاص فيما يتصل بالإعانات التي لا تستدعي المقاضاة والقطاع الزراعي، ولا سيما بغية خلق ظروف إطارية للمنتجات المتميزة، مثل حماية الإشارات الجغرافية وحماية المعارف التقليدية؛ وقواعد المنافسة؛ والمشتريات الحكومية، وتيسير التجارة. ولاحظ أنه من منظور تقليدي للسياسة التجارية، تُعتبر الإعانات في حد ذاتها محرِّفة لمجرى المبادلات التجارية ولكنها هامة من وجهة نظر الابتكار لتصحيح أوجه قصور السوق في مجال البحث والتطوير. والمساعدة في مجال البحث والتطوير تخضع للإعانات التي تستدعي المقاضاة. والتمويل الحكومي ممكن لكنه يخضع للمقاضاة في حالة وجود آثار محرفة لمجرى المبادلات التجارية. وينتج عن ذلك انعدام للأمن القانوني واحتمال قيام مضايقات إجرائية. وبناء على ذلك يمكن أن تفكر الحكومات في العودة إلى نهج "الإشارات الضوئية" فيما يتعلق بالاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية. وأبرز أيضاً الاتفاق بشأن الإعانات الزراعية (المرفق ٢) كمثال جيد لسبل تقديم الإعانات في قطاعات أخرى أيضاً. وأخيراً شجع البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، على مراجعة وجهات نظرها فيما يتعلق بما يسمى بقضايا سنغافورة، التي يمكن أن تعود بالنفع على تنميتها.

٧- وأبدى الخبير الثالث تعليقات على تقرير اجتماع الخبراء وعلى مذكرة القضايا التي أعدتها الأمانة، وتقدم ببعض الاقتراحات فيما يتصل بعمل الأونكتاد في المستقبل. ولاحظ أنه بالإضافة إلى قوانين وسياسات منظمة التجارة العالمية كان لقواعد دولية أخرى تأثير على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة، وأبرز بالخصوص اتفاق بازل الثاني لرؤوس الأموال المقترح في إطار مصرف التسويات الدولية. ولاحظ أن التقديرات في آسيا تشير إلى أن تكاليف تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم يمكن أن تزداد بشكل ملحوظ. وفيما يتعلق بعمل الأونكتاد في المستقبل قال إن تطوير المهارات في مجال الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا بد من مواصلته، وبشكل خاص في إطار برنامج تطوير المشاريع "إمبريتيك"، كما ولا بد من توسيعه للجمع بين خدمات تطوير المشاريع والخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع المشتركة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى. ويمكن أن يركز عمل الأونكتاد أيضاً، ضمن تحاليل السياسات العامة

للاستثمار الأجنبي المباشر، على مدى إمكانية وصول جهات الربط التجارية والشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتجمعات هذه المؤسسات، بدعم من السلطات العامة والشركات عبر الوطنية وموفري خدمات تطوير المشاريع، إلى حوافز فعالة من حيث التكلفة من أجل النهوض بطاقاتها الإنتاجية.

٨- وفي النقاش الذي تلى ذلك، طلب البعض المزيد من التفاصيل لتفسير نجاح موريشيوس. وطُرحت أيضاً أسئلة لمعرفة الطريقة التي تم بها تحقيق التوازن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المحلية في موريشيوس، وأيضاً لمعرفة الإجراءات الحكومية المحددة التي تطلبها ذلك، وسأل أحد الوفود عن جدوى مخططات علاوات الفائدة بما أنها تغير مجرى المبادلات التجارية. أما فيما يتعلق باتفاقات منظمة التجارة العالمية فلاحظ بعض المندوبين أن البلدان النامية مترددة في الدخول في مفاوضات بشأن سياسات المنافسة وغير ذلك من قضايا سنغافورة، ذلك أن نتائج هذه المفاوضات غير واضحة ويُخشى أن تزيد من تقليص حيز السياسات العامة.

٩- وركزت المعلومات المقدمة عن برنامج "إمبريتيك"على العمل الذي قامت به وحدة تنسيق إمبريتيك في جنيف بعد عرض التقييم الخارجي الذي كانت قد طلبته الفرقة العاملة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان فريق من المقيِّمين الخارجيين قد تقدم بمجموعة من التوصيات قصد تحسين فعالية برنامج إمبريتيك وتحسين الوفاء بتطلعات أصحاب المصالح في البرنامج. وبشكل خاص، أوصى تقرير التقييم بالتركيز على مسألتين لهما أهمية استراتيجية هما: الاستدامة التشغيلية (المالية) والربط الشبكي الدولي. وكان فريق إمبريتيك قد اتخذ بناء على ذلك الإجراءات التالية: استيفاء منهجية التدريب؛ وتنظيم الاجتماعات الدولية؛ وتنويع حافظة الخدمات؛ وتطوير نظام المعلومات الإدارية لبرنامج إمبريتيك، وهو برنامج حاسوبي يستند إلى شبكة الإنترنت لوضع القواعد المعيارية لبرامج إمبريتيك الوطنية والشركات والمشاركين (www.empretec.net).

١٠- وبفضل نظام المعلومات الإدارية أصبح الآن بإمكان برنامج إمبريتيك أن يعتمد على قاعدة بيانات موثوقة لشركات برنامج إمبريتيك، وعلى سجل مستوفى باستمرار للمدربين الوطنيين، وعلى بيانات أولوية لتقييم أداء مراكز إمبريتيك ولرصد وقع ذلك على المستفيدين. ومع ذلك سيظل نظام المعلومات الإدارية يحتاج إلى جهود متواصلة ودؤوبة من جانب الفريق في جنيف لاستيفاء النظام. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج الأمر إلى مواصلة الرصد وطلب البيانات من البرامج القطرية، ولا سيما إذا ما أريد إعداد التقارير عن تقييم الأداء والوقع دورياً وتقديمها للمانحين وممثلي سائر المنظمات الدولية ومديري إمبريتيك من أجل التعلم المتبادل والنقل الأفضل للممارسات فيما بين البرامج. وأكد المدير الوطني لإمبريتيك بزمبابوي، الذي كان حاضراً في الاجتماع، أن البيانات المتعلقة بتقدير الوقع أصبحت الآن حيوية لأغراض الإدارة الداخلية وجمع الأموال الخارجية في آن واحد.

- - - - -